وسائل إعلام إسرائيلية : عباس التقى «سراً» رئيس «الشاباك»

فلسطين تحذر من الصمت على «الاحتضان الأمريكي» للاستيطان

مستوطنة إسرائيلية

قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل مواطنين فلسطينيين

■ مستوطنة إسرائيلية في الجولان ستحمل اسم ترامب
■ «فتح» تدعو لتصعيد المواجهات مع الجيش الإسرائيلي بالتزامن مع انعقاد المؤتمر الأمريكي الاقتصادي في البحرين
■ الأسرى الفلسطينيون في سجن عسقلان ينهون إضرابهم

الأراضي المحتلة – «وكالات»: كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، مساء السبت، تفاصيل لقاء جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، برئيس جهاز الأمن الإسرائيلي «الشاباك» نداف أرغمان.

وقالت القناة الإسرائيلية الـ12، إن «الاجتماع جاء لبحث أزمة أموال الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، خاصة وأن السلطة الفلسطينية ترفض استلامها من إسرائيل».

وأوضحت القناة، أن رئيس الشاباك التقى حديثاً سراً بالرئيس عباس، في محاولة لإقناعه بتلقي عائدات الضرائب المقاصة من إسرائيل»، لافتة إلى إسرائيل تخشى انهيار السلطة نتيجة الأزمة المالية وحدوث اضطرابات في الضفة.

وترفض السلطة الفلسطينية استلام أموال المقاصة من إسرائيل بعد اقتطاع الحكومة الإسرائيلية رواتب عائلات الشهداء والجرحى والأسرى، مشددة على ضرورة استلامها كاملة.

وتشكل أموال المقاصة 60 في المئة من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، حيث أدى رفض استلامها لأزمة مالية عميقة ودفع رواتب الموظفين الفلسطينيين بنسبة 50 في المئة منذ عدة أشهر.

من ناحية أخرى أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الأحد، بأشد العبارات «التغول الأمريكي الإسرائيلي على الشعب والأرض والحقوق»، محذرة من إقدام إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريقه «على اتخاذ مزيد من القرارات المشؤومة في المرحلة المقبلة لمساندة اليمين الحاكم في إسرائيل برئاسة بنيامين نتانياهو، على حساب حقوق الشعب والقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية».

وراث الوزارة في بيان لها وفقاً لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن «غياب ردود فعل دولية واضحة للعالم وفاعلة في وجه تعديات إدارة ترامب على القانون الدولية ومبادئ حقوق الإنسان والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وميثاقها، يشجع اليمين الحاكم في إسرائيل على مزيد من الاستفراد العنيف بالشعب الفلسطيني وأرضه، بهدف حسم مستقبل قضايا الحل النهائي التفاوضية من جانب واحد وبالقوة لصالح الاحتلال، بما يؤدي إلى تقويض أية فرصة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين».

ولفتت الوزارة إلى أن «اليمين الحاكم في إسرائيل يُسابق الزمن في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية التهويدية لأجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، بدعم غير محدود من إدارة الرئيس الأمريكي وفريقه الذي يتطابق في مواقفه وأيديولوجياته الدينية مع توجهات اليمين الإسرائيلي المتطرف»، مشيرة إلى أن «هذا التحالف والاحتضان والكرم الأمريكي لنتانياهو يتعزز ويتعمق على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني».

وأضافت أن «هذا التطابق غير المحدود بين واشنطن وتل أبيب ثرى ترجماته ميدانيا وبشكل يومي في غالبية المناطق الفلسطينية، كان آخرها ما تتعرض له الأغوار الفلسطينية من تضييق وتهجير قسري للمواطنين وهدم للمنشآت والمنازل، وحرمان المواطنين من استغلال أراضيهم الزراعية بشتى السبل بحجج التدريبات العسكرية التي تؤدي في النهاية إلى تفريغ الأرض من أصحابها لصالح الاستيطان».

من جهة أخرى قالت مصادر عبرية إن الحكومة الإسرائيلية ستصادق خلال اجتماع ستعقده في الجولان، اليوم الأحد، على إنشاء مستوطنة جديدة ستحمل اسم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم» إنه قبل اجتماع مجلس الوزراء الخاص الذي سيعقد في مستوطنة «بروخيم» في شمال مرتفعات الجولان، تم الكشف عن اسم المستوطنة الجديدة التي ستقام تكريما للرئيس ترامب.

وكتب على اللافتة التي تم كشفها، اسم المستوطنة «رمات ترامب» باللغتين العبرية والإنجليزية.

وستصادق الحكومة خلال الإجتماع، على إنشاء المستوطنة وستقام تكريما لترامب على اعترافه بضم الهضبة إلى إسرائيل.

وكان ترامب أعلن في مارس الماضي، أنه «بعد 52 عاما، حان الوقت لأن تعترف الولايات المتحدة تماما بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، والتي تعد مهمة من الناحية الاستراتيجية والعسكرية لإسرائيل واستقرار المنطقة».

وبعد أربعة أيام من التصريح، وقع ترامب خلال مراسم قصيرة في البيت الأبيض، وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، ومختلف ممثلي الإدارة الذين يتعاملون مع الشرق الأوسط، القرار الرئاسي الذي يعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان.

وبعد القرار أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه سيتم إنشاء مستوطنة جديدة في مرتفعات الجولان باسم الرئيس الأمريكي.

وقال مجلس الجولان الإقليمي إنه بعد الإعلان مباشرة، تلقى مركز الاتصال سيلاً من الاتصالات الهاتفية للاستفسار عن شراء منازل في المستوطنة الجديدة.

وقالوا، أيضا، إنه في الأسابيع القليلة الماضية، زاد تدفق الاستفسارات بشكل أكبر، بعد الإعلان عن الموقع الذي تم اختياره للمستوطنة في مرتفعات الجولان الشمالية.

من ناحية أخرى دعت حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الأحد، إلى تصعيد المواجهات مع الجيش الإسرائيلي بالتزامن مع انعقاد المؤتمر الأمريكي الاقتصادي في البحرين الأسبوع المقبل.

وقال رئيس المكتب الإعلامي لمفوضية التعبئة والتنظيم لفتح منير الجاغوب، في بيان، إنه «سيتم ابتداء من يوم الإثنين من الأسبوع المقبل «تصعيد المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي» على أن يستمر ذلك لثلاثة أيام.

وذكر الجاغوب أن الخطوة تأتي «رفضاً لصفقة القرن «الأمريكية» والمؤتمر الاقتصادي في العاصمة البحرينية المنامة»، مشيراً إلى أنه تم إلغاء الدعوة لإضراب يوم 25 من الشهر الجاري والاستعاضة عنه بمسيرات شعبية.

من جهته صرح نائب رئيس حركة فتح محمود العالول، بأن «المرحلة الحالية ستشهد حراكاً شعبياً غاضباً الهدف منه إيصال رسالة واضحة بأن الشعب الفلسطيني موحد في مواجهة كل المحاولات البائسة التي تستهدف قضيته الوطنية».

وأكد العالول، في تصريحات للإذاعة الفلسطينية الرسمية، على موقف الشعب الفلسطيني الرافض للمؤتمر الاقتصادي الأمريكي المقرر في البحرين، وأنه لن يسمح لأي أحد التحدث باسمه إلا من خلال القيادة الشرعية.

وشدد على «صلابة الموقف الفلسطيني في مواجهة الإجراءات الأمريكية والإسرائيلية الضاغطة على شعبنا والمتوقع أن تتصاعد خلال الفترة المقبلة» على خلفية رفض صفقة القرن الأمريكية وكل خطوات تنفيذها.

وكان عباس أكد مساء السبت، لدى استقباله وفداً من قيادات وكوادر شبيبة فتح في رام الله، على رفض صفقة القرن وعدم مشاركة فلسطين في المؤتمر الاقتصادي الذي دعت إليه الولايات المتحدة في المنامة.

وأعلنت الإدارة الأمريكية الشهر الماضي أنها ستنظم في البحرين في 25 و26 الجاري ورشة عمل اقتصادية بعنوان «السلام من أجل الازدهار» لبحث الجوانب الاقتصادية لخطة سلام تعدها واشنطن لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

من جانب آخر اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الأحد، 4 مواطنين فلسطينيين من أنحاء متفرقة من القدس.

وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بأن قوات الاحتلال اعتقلت الشاب محمود ظاهر سعيد (23 عاماً) بعد مداهمة منزله في بلدة حزما شرق مدينة القدس، كما جرى اعتقال الشاب أحمد خالد أبو الهوى (20 عاماً) من منزله في حي الطور بمدينة القدس فجراً، وكذلك عبادة نجيب من منزله في البلدة القديمة بالقدس.

وفي سياق متصل، اعتقلت قوات الاحتلال حارس المسجد الأقصى خليل الترهوني، بعد مداهمة منزله في شارع الواد بالبلدة القديمة.

من جانب آخر أعلن الأسرى الفلسطينيون في سجن عسقلان، أمس الأحد، تعليق الإضراب المفتوح عن الطعام الذي شرعوا به صباح أمس، بعد استجابة إسرائيل لمطالبهم بشكل مبدئي.

وقال نادي الأسير الفلسطيني، إن «أسرى معتقل عسقلان علقوا إضرابهم المفتوح عن الطعام الذي شرعوا به صباح الأحد، وذلك بعد أن استجابت إدارة معتقلات الاحتلال بشكل مبدئي على جزء مهم من مطالبهم».

وأضاف نادي الأسير في بيان له، أن «من بين المطالب التي ردت عليها الإدارة بالموافقة المبدئية، وقف الاقتحامات المسلحة والتفتيشات الليلية، وتجهيز مطبخ في القسم، ورفع العقوبات المالية، ومتابعة قضايا علاج عدد من الأسرى المرضى».

وبدأ الأسرى الفلسطينيون في سجن عسقلان، صباح أمس الأحد، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على الإجراءات الإسرائيلية ضدهم والإجراءات التنكيلية ضد الأسرى الفلسطينيين.

هجوم على موقع تركي في إدلب

الجيش التركي

أنقرة – «وكالات»: قالت وزارة الدفاع التركية، أمس الأحد، إن موقع مراقبة تركي بمنطقة إدلب السورية تعرض لهجوم بقذائف المورتر وقذائف أخرى من منطقة تسيطر عليها القوات الحكومية السورية، مما تسبب في وقوع أضرار لكن دون خسائر بشرية.

وأضافت الوزارة أن القوات التركية ردت فوراً على القصف بالأسلحة الثقيلة، وقدمت احتجاجاً لروسيا.

ولم تحدد الوزارة وقت وقوع الهجوم لكنها قالت إنه وقع من منطقة سمتها تل بازان، وإن تقييمها أن الهجوم متعمد.

الجيش الليبي يحبط هجوماً قرب مطار طرابلس

طرابلس – «وكالات»: صدت قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، أمس الأحد، محاولة هجوم من قبل ميليشيا الوفاق، قرب مطار طرابلس.

وقال مصدر عسكري، لقناة «روسيا اليوم»، إن هناك «محاولة تقدم جديدة فاشلة للميليشيات الوفاق على مطار طرابلس»، مشيرا إلى أن قوات الجيش الوطني أحرزت تقدماً وسيطرت على محيط المطار.

وشهدت محاور القتال جنوب العاصمة اشتباكات عنيفة في محوري الخلاطات وخلة الفرجان، فيما كثف الطيران الحربي للجيش، غارات على مواقع شرق العاصمة، فيما سُمع دوي انفجارات عنيفة في مناطق متفرقة في العاصمة طرابلس.

جزائريون يطالبون بـ «مرحلة انتقالية» لا تتجاوز مدتها السنة

جانب من التظاهرات وسط الجزائر

الجزائر – «وكالات»: دعت عشرات من هيئات المجتمع المدني الجزائري السبت إلى «مرحلة انتقالية» تتراوح مدتها بين ستة أشهر وسنة تقودها «شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية» لانتخاب خلف للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي استقال قبل أكثر من شهرين.

وأطلقت الهيئات المشاركة في «الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني» السبت مبادرة دعت فيها إلى «تشكيل حكومة كفاءات وطنية لتسيير الأعمال وتنصيب هيئة مستقلة للإشراف وتنظيم والإعلان عن نتائج الانتخابات مع ضمان آليات المراقبة»، بحسب ما أوردت وكالة الأنباء الجزائرية.

وشارك في الندوة تحالف النقابات الحرة، والمنتدى الوطني للتغيير، وتحالف المجتمع المدني (يضم العديد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية).

وتدعو المبادرة إلى «الإسراع في الانتقال الديمقراطي السلس وفق مسار انتخابي يجسد القطيعة مع منظومتي الاستبداد والفساد ويضمن بناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية».

وتشهد الجزائر كل يوم جمعة تظاهرات للمطالبة برحيل «النظام» بكل رموزه وأولهم الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح الذي خلف بوتفليقة بعد 20 سنة في الحكم، لمدة تسعين يوما وفقا للدستور، وأعلن تنظيم انتخابات رئاسية في الرابع من يوليو.

وكان المجلس الدستوري، أعلى هيئة قضائية في البلاد، قد أعلن في 2 يونيو «استحالة» إجراء الانتخابات الرئاسية في الرابع من يوليو كما هو مقرّر، بعد رفض ملفي المرشحين الوحيدين لخلافة بوتفليقة.

ويرفض الجزائريون الذين يواصلون احتجاجاتهم منذ 22 فبراير عبر تظاهرات غير مسبوقة، إجراء انتخابات قبل رحيل كل وجوه النظام الموروث من عشرين عاما من حكم بوتفليقة، وأولهم بن صالح ولكن أيضا رئيس الوزراء نور الدين بدوي.

واقترحت هيئات المجتمع المدني في مبادرتها السبت «تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية تشرف على مرحلة انتقالية للعودة إلى المسار الانتخابي».

وأكدت الهيئات في مبادرتها أن «نجاح المسار الانتخابي يستلزم تهيئة الجو العام لممارسة الحقوق والحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان، وذلك باتخاذ إجراءات مرافقة للعملية السياسية بغية إرساء الثقة بين المواطنين وضمان انخراط فعلي في هذا المسار».

ودعت أيضا إلى «فتح حوار وطني شامل مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية بالإضافة إلى ناشطين من الحراك الشعبي بخصوص الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد».

ويأتي ذلك غداة مشاركة آلاف الجزائريين في تظاهرات ليوم الجمعة الـ17 على التوالي للمطالبة برحيل «النظام برمته».

من ناحية أخرى مثل رئيس الوزراء الجزائري السابق، أمام المحكمة، أمس الأحد، بعد أيام من إيداعه الحبس المؤقت على خلفية قضايا فساد.

وبحسب التلفزيون الرسمي الجزائري، وصل أويحيى إلى محكمة سيدي امحمد، للاستماع لأقواله في قضية مجمع «سوفاك» التي يمثل فيها حاليا مالكها مراد عولمي، بتهم متعددة من بينها تهريب رؤوس الأموال.

وكانت استجوبت المحكمة أويحيى، الذي أقيل في مارس الماضي، لمحاولة تهدئة حركة الاحتجاج غير المسبوقة ضد النظام، في ملفات «تبديد أموال عامة وامتيازات غير مشروعة» وحكم عليه بالحبس المؤقت الأربعاء الماضي.